مع من فيقال ترب الكعبة وتربي ويقال لُنُ الله والباء اعمها اي اعم حروف القسم في الجميع
اي في جميع الاحكام المذكورة وقد سبقوا لكلام عليه وقد يحذف اي التاء وهي اقرب مذكور
يعود الضمير عليه ولو جعلناه عائدا على الكل لما ثبت اذا الظاهر ان التاء ومن لا يجوز حذفهما
واما الواو فظاهر كلامهم انها كالباء في جواز الحذف فيرد عليه بنصب اي مع نصب المجرور والمقسم
به كائنا ما كان في الاستعمال الاعلى وهو الاكثر فيقال الله لافعلن او بقاء الجر وانا وهو
مخصوص باسم الله فتقول الله لافعلن قال ابن مالك في شرح التسهيل وحكى الاخفش في معانيه
ان من العرب من يجر اسم الله مقسما به دون جار موجود ولا عوض وذكر غيره من الثقات انه
سمع بعض العرب يقول كلام الله تبنك يريد وكلام الله وزعم بعض نحاة الكوفيين ان الاسماء
كانها اذا اقسم بها محذوفا منها الواو وتخفض وترفع ولا يجوز النصب الا في حرفين يعني لعمر
الله وقفا الله هذا كلامه وانت ترى المولف كيف اطلق جواز ابقاء الجر غير مقيد له باسم
به مخصوص وبقاء الجر وجوبا فيما ناب عنها اي عن حروف القسم ها التنبيه والف الاستفهام و
قطع همزة وصل اي احد التنبيه ووصل همزة الله وتقول ا الله لاقومن بهمزة الاستفهام
ووصل همزة الاسم الشريف وتقول الله لاقومن بلا تنبيه واستفهام لكن همزة الاسم مقطوعة
والجر في الجميع واجب لوجود ما يقوم مقام حرف القسم ولانه موجود في لاها الله ذا
بقطع الهمزة من الكلمة العظمى او بوصلها بحذف اي مع حذف الالف منها لانها الف لقيت
ساكنا بعدها فقياسها ان تحذف لالتقاء الساكنين ومدها جمعا بين الساكنين وهما
الفها واللام الاولى في الله وذلك لانها نزلت مع الاسم الشريف منزلة الجزء من الكلمة فلم
تحذف الالف لالتقاء الساكنين بناء على انها التقيا على حدها كالضالين معا صلة لما
وهو كالجزء كما علمه الجر بنفسه والتقدير ها الله الامر ذا فحذف الامر لكثرة الاستعمال ولذا
لا يقاس عليه غيره فلا يقال ها اخوك على تقدير ها الله لهذا اخوك وعند الاخفش ذا من جملة
القسم توكيد له كانه قال قسمي ولذا يجاء بالمقسم عليه بعده فيقال ها الله ذا لقد كان كذا فدل
ذلك على ان ذا ليست من المقسم عليه والا لم يات بعدها جواب وايضا فانهم يأتون بالمقسم عليه

نفيا

(٣)

نفيا ولو كان كما قال الخليل لزم ان يبطل بقدما ياتي بعده في الاثبات قال ابن الحاجب
في شرح المفصل كلا القولين باطل اما قول الخليل فلان المقسم عليه على ما قاله في
هذا الكلام مثبت لكن المعنى المستعمل فيه هذا اللفظ هو ان يكون المقسم عليه منفيا
دليله استقراء كلامهم واذا كان كذلك وجب تقديره منفيا واذا قدر منفيا بطل
قول الخليل واما قول الاخفش فلانه اجاز حذف المقسم عليه باسره وهو خلاف الاصل
وجعل ذا اشارة الى القسم ولم يوجد نظيره في كلامهم وقال ايضا في شرح المفصل لو قيل
ان ذا هو جزء المقسم عليه الاعلى الوجه الذي ذكره الخليل بل على معنى لا يفعل ولا
يكون ذا الكلام مستقيما دليله ما مر آنفا في ابطال قول الخليل من علم بالاستقراء ان
المقسم عليه بعده منفي وما ذكره الاخفش من قولهم ها الله ذا لقد كان كذا لا يسلم
فان مثل ذلك لا يعرف في كلامهم ولو قدرنا صحته فلا نتنازع في ان المتكلم مريد
للنفي بقوله ها الله ذا واذا ثبت ذلك ثبت ما قلناه فيكون قوله لقد كان كذا
اثباتا لغير ما نفاه بقسم مستقل الى هنا كلامه يعني فيكون تقديره اما ما ذكره الاخفش لا
ها الله لا يفعل ذا والله لقد كان كذا فيكون هنا قسمان مع جوابيهما فحذف من
الاول بعض الجواب وهو لا يفعل ومن الثاني القسم وبجواب القسم ولو كان تقديرا
غير ملفوظ بالطلبي وهذا هو المسمى عندهم بالقسم الاستعطافي ولا يكون الا بالباء
وقد عرفت الاشارة اليه نحو قوله بربك ضمت الليك قبيل الصبح او قبلت فاها وقوله
بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة الى غير ما يرضيك في السر والجهر وقد وقع للزمخشري
ما يقتضي ان الاستعطافي ليس بقسم وذلك انه قال في تفسير قوله تعالى رب بما انعمت
علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين بما انعمت علي يجوز ان يكون قسما جوابه محذوف تقديره اقسم
بانعامك علي بالمغفرة لاتوبن فلن اكون ظهيرا للمجرمين وان يكون استعطافا كانه
قال رب اعصمني بحق ما انعمت علي من المغفرة فلن اكون عصبني ظهيرا للمجرمين فجعل الاستعطاف
قسيما للقسم بعطفه عليه فدل انه ليس عنده بقسم واما ما ذكره المولف من ان الطلبي لا يكون

Copyright © King Saud University